Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

هناك كلاماً كان يجب أن يكون فلم يكن. وفى مباحث الفصل والوصل فى علم المعانى، وفى بحث الالتفات ما يوضح ذلك ولا يسع المجال لإيراده.

ويورد نظام اللغة أسماءاً على صيغ أوزان الأفعال لكنها تستخدم أسماءً ولكى يميز نظام اللغة بين الفصيلتين أعرب هذه الأسماء بعلامات مخالفة كالجر بالفتحة ذلك أن الجر لا يدخل على الأفعال التى شابهت الأسماء فى الصيغة فقد سمى هذا النوع بالممنوع من الصرف يقول فى ذلك ابن السراج فى كتابه الأصول [1]: فالأسماء تنقسم قسمين : أحدهما معرب والآخر مبنى، فالمعرب يقال له : متمكن، وهو ينقسم أيضاً على ضربين فقسم لا يشبه الفعل، وقسم يشبه الفعل، فالذى لا يشبه الفعل هو متمكن متصرف يرفع فى موضع الرفع، ويجر فى موضع الجر وينصب فى موضع النصب، وينون، وقسم يضارع الفعل غير منصرف لا يدخله الجر ولا التنوين.

وابن السراج [2] يعضد فكرة إمكانية نقل المكون من فصيلة لغوية أو نحوية إلى أخرى مورداً أنه إذا قلنا كيف أنت، وأين زيد وما أشبههما به من الأسماء، «فأنت وزيد» مرتفعان بالابتداء، و«وكيف وأين» خبران، فالمعنى فى كيف أنت، على أى حال أنت، وفى «أين زيد» فى أى مكان، ولكن الاستفهام الذى صار فيهما جعل لهما صدر الكلام وهو فى الحقيقة الشىء المستفهم عنه، فإذا كان السؤال: كيف أنت، فالجواب : صالح، إنما أخبرت بالشىء الذى سأل عنه المستفهم وكذلك إذا قال : أين زيد؟، فقلت : فى دارى، فإنما أخبرت بما اقتضته أين، ولكن الجميع على هذا وإن كان خبراً، فلا يكون إلا مبدوءاً به، وقد تدخل على المبتدأ حروف ليست من عوامل الأسماء، فلا تزيل المبتدأ عن حاله، كلام الابتداء وحروف الاستفهام، و(أما)، و(ما) إذا كانت نافية فى لغة بنى تميم، وأشباه ذلك، فتقول : أعمرو «قائم»،

---

(١) انظر : الأصول فى النحو ، لأبى بكر بن السراج النحوى، تحقيق الدكتور عبد الحسين القتلى ، ط ٣، ص ٥٠، ج١، سنة ١٩٨٨م.

(٢) انظر : المرجع السابق، ١/٢٦٠/٢٦١.